

الفصل الأول

مولده

لما صدر الأمر من الأستانة بتعيين محمد علي والياً على مصر في يولييه سنة ١٨٠٥ ، شعر هذا الجندي الفطن أن مركزه في مصر قد توطد ، فأرسل في طلب ابنه إبراهيم وطوسن ، ولم يكونا قد جاوزا بعد العقد الثاني من عمرهما ، ولم يكن أكبرهما قد أتم السنة السابعة عشرة . وقد أمضى الغلامان السنين الأولى من حياتهما مع أمهما في مسقط رأسهما قوله ، وهي ثغر صغير على حدود مقدونية وترقيا ، بينما كان أبوهما يغالب الأقدار ويقا تل ويخا تل لظفر بالقوة والسلطان . وبعد يوم واحد من وصولهما إلى القاهرة أخذها الباشا إلى القاعة ، وعين ثابتهما حا كماً لهذا المعقل^(١) .

وإذا قلنا إن إبراهيم قد عين حا كماً على قلعة القاهرة ، فاسنا نقصد أن هذا التعيين كان أمراً محققاً لا شك فيه . ولكننا نقول هذا استناداً إلى ما قاله الشيخ عبد الرحمن الجبرتي ، وهو أن محمداً علياً قد اختص بهذا الشرف أكبر ولديه . وكان الجبرتي يقيم في مصر في الوقت الذي يتكلم عليه ويسجل الحوادث التي يشهدها بعينه يوماً فيوماً ؛ ولذلك لا يشك معظم دارسي عصر محمد علي في صدق روايته . ولكن الكتاب المتأخرين أمثال مورييه Mouriez^(٢) وبانكس

(١) عجائب الآثار في التراجم والأخبار : تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتي .

(٢) تاريخ محمد علي والى مصر : تأليف بول مورييه .

Bankes^(١) ، الذين لم يكونوا في مصر في عام ١٨٠٥ ، يقولون إن محمداً علياً قد جبا ابنه طوسن بهذا المنصب . وقد تكون هذه الحادثة غير مهمة في ذاتها ؛ ولكننا اهتمامنا بذكرها هنا لأسباب ستوضح للقارىء فيما بعد .

ولم يكده يمضى إلا قليل من الزمن على استدعاء محمد علي ولديه من قولة حتى عاد أعداؤه إلى الضغط عليه . ومع أن الحظ كان لا يزال يخدمه فإنه اضطر إلى أن يستعين بشيء غير قليل من الدهاء وحسن السياسة ، ليحتفظ بسيادته وسلطانه . فرأى من المصلحة أن يعد بإرسال أربعة آلاف كيس من النقود هدية إلى الآستانة ؛ ولكن المال لم يكن حاضراً لديه ، وكان القبطان باشا رجلاً عنيداً صلب الرأى ؛ فلما اشتدت حاجته إلى المال أخذ يهدد باستخدام نفوذه لمساعدة أحد أعداء محمد علي إذا لم يصله المال . وبعد أخذ ورد اتفق على أن يرسل إبراهيم بن محمد علي رهينة إلى الآستانة ومعه الهدايا الثمينة ، وأن يبقى بها حتى يدفع المال كله . وعلى ذلك أبحر إبراهيم إلى البسفور في شهر أكتوبر من عام ١٨٠٦^(٢) .

ويقول سفير النمسا لدى الباب العالي في تقريره لم ينشر بعد ، مرسل إلى وزارة خارجيته ، ومؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، إن الأسطول التركي الذي رجع من المياه المصرية قبل ذلك بقليل ، كان يحمل على ظهره أكبر أبناء محمد علي ، أرسله إلى الآستانة لتوكيد إخلاصه^(٣) .

(١) سيرة جيوفاني فنانى ومخاطراته : تأليف وإيم جون بانكس الجزء الأول من ٨٥ طبعة جون مرسى .

(٢) تاريخ مصر في عهد محمد علي : تأليف فلنكس منجن طبعة برتران ١٨٢٣ الجزء الأول من ٢٤٧ ، وكتاب موريبه السالف الذكر الجزء الأول من ٢٥٩ ، وتاريخ الجبرتي .

(٣) دار محفوظات الدولة النمساوية القسم التركي ١٨٠٦ ملف ٦٦ — ١ .

وقد أعيد إبراهيم إلى أبيه في ٢٦ سبتمبر من عام ١٨٠٧ . وليس ثمة دليل قاطع على أن محمداً علياً دفع الأربعة الآلاف من الأكياس ، ولكنه كان قد أدى إلى الباب العالي خدمات قيمة رأى معها أن يعيد الشاب إلى والده . وكانت الهزيمة التي منيت بها الحملة البريطانية المشثومة في تلك السنة قد رفعت من شأن محمد علي ، كما أن الصعاب التي حلت بالآستانة قللت من نفوذ السلطان إلى درجة جعلت الآستانة لا تدخر جهداً في إزالة ما بينها وبين تابعها المظفر من أسباب الشقاق والبغضاء^(١) .

ومع أن الباب العالي قد اعترف بعمله هذا بقوة محمد علي المتزايدة ، فإن الثرثارين في مصر كانوا يسعون للقضاء على نفوذ ذلك القائد العظيم الذي بدد منذ عهد قريب شمل جيش إنجليزي ، ورفع رؤوس القتلى من الإنجليز على أطراف القنا في عاصمة ملكه . لكن هذا النصر المبين لم يمنع جماعة المماليك الذين بدد شملهم بقوته وبطشه ، وأعداءه الذين قضى عليهم بمكره ودهائه ، والزعماء الذين حل في قلوب الشعب محلهم ، لم يمنع هؤلاء من أن يعتقدوا أن السلطان أقوى من الوالي ، ولم يكذب إبراهيم يغادر الإسكندرية ليقم في الآستانة رهينة إلى أن يوفى بالأربعة الآلاف من الأكياس ، حتى تألب عليه كل أولئك الذين بدد شملهم بقوته ، وفاقهم بدهائه وقوة حيلته ، وأخذوا يكيدون له ويؤكدون أنه لن يستطيع أداء الجزية التي تعهد بأدائها . وقد دفعهم الحقد والخيبة إلى الادعاء بأن كل ما يهتم به محمد علي هو الاحتفاظ بملكه ولو ضحى في سبيل ذلك برهينته السياسية . ولم يسلم الباشا من قوارص لسان هؤلاء الخاقدين ، فقالوا إن الرهين لم يكن ابن الألباني الباسل بل كان متبناه .

(١) مورييه في كتابه السالف الذكر الجزء الأول ص ٢٩٧ .

وذلك ادعاء باطل لا يؤيده دليل ولا شبه دليل . ولو أن الجبرتي المعروف
 يبغيضه لمحمد علي وإبراهيم قد سمع بهذه الإشاعة لما غفل عن ذكرها . ثم إن
 السفير النمساوي فون استرومر Von Strumer يذكر في تقريره رسمي كتبه في
 عام ١٨٠٦ أن إبراهيم هو الابن الأكبر لمحمد علي . وكان مركز هذا السفير يمكنه
 من معرفة الحقائق والتثبت من صحتها لأن روزتي Rosetti ممثله في مصر كان
 يعرف هذا البلد أكثر مما يعرفه أي أجنبي آخر . ولا شك في أن فون استرومر
 قد بنى قوله السابق على ما نقله إليه روزتي من المعلومات .

وأخذ بعضهم هذه الفرية التي نسجت بردها الدسائس السياسية ففصلوا فيها
 القول تفصيلاً . قالوا : — ولسنا نشك في صدق قولهم هذا — إن محمداً علياً
 كان قد تزوج من مطلقة رجل آخر ، وإن زوجها الأول كان لا يزال على قيد
 الحياة وقت أن ولد إبراهيم . ولكنهم كتّموا حقيقتين : إحداهما أن هذه الزوجة
 قد طلقت طلاقاً شرعياً قبل أن يتزوج منها الباشا ، والأخرى أن الباشا قد رزق
 من هذه الزوجة الجديدة بإبراهيم وطوسن وأخت لهما أكبر منهما سناً . ولكن
 ذلك لم يمنع السفهاء من ترديد هذه القصة .

وسمع هذه المثالب ودونها^(١) جيوفاني فناتي Giovanni Finati ، وهو رجل
 من أهل فرارا Ferrara تسمى باسم محمد وانضم إلى قوة الجيش المصري ؛ كما سمعها

(١) فناتي في كتابه السالف الذكر المجلد الأول ص ٨٥ ، وتاريخ أحياء مصر تأليف
 جول بلانا طبعه ج . بربرات بياريس سنة ١٨٣٠ ص ٣٤ ، سنتان في الآستانة والمورة
 ١٩٢٥ — ١٨٢٦ تأليف ش . د طبعة ر . ج . جونز بلندن في أول يناير سنة ١٨٢٨
 ص ١٩٩ ، ويذكر بدكر في ص ٩٩ من الطبعة الخامسة الإنجليزية في كتابه عن مصر أن
 إبراهيم متبنى محمد علي ؛ ولم نطلع على الطبعتين السادسة والسابعة من هذا الكتاب ، ولكن
 الطبعة الثامنة منه التي صدرت في عام ١٩٢٩ بعنوان « مصر والسودان » قد عدلت من هذا
 الحكم ، فقالت عنه : « ابن محمد علي أو متبناه إبراهيم باشا ولد في سنة ١٧٨٩ » .

رجلان من الفرنسيين أحدها خدم في الجيش المصري وثانيهما مؤلف كان يكتب بامضاء ش . د . C. D. ، ويظن أنه شارل ديڤال Charles Deval ؛ وقد نشرت كتبهم بعد عشرين سنة من الوقت الذي قدم فيه السفير النمساوي تقريره إلى وزارة خارجيته . ثم ردد صداها غير هؤلاء من الكتاب ، ومنهم سادلير^(١) Sadlier وهو ضابط بريطاني خدم في جيش إبراهيم ، ووليم جيفرد بلجريف William Gifford Palgrave وهو رحالة إنجليزي زار بلاد العرب في عام ١٨٦١ — ١٨٦٢^(٢) ، وسيبين مارن Scipion Marin وهو كاتب فرنسي نشر في عام ١٨٤٠ كتاباً بعنوان « حوادث ومجازفات في مصر في عام ١٨٣٩ »^(٣) "Evenements et Aventures en Egypte en 1839"

ويلوح أن أحدا من هؤلاء لم يهتم أي اهتمام باستقصاء أصل هذه القصة . ويرى آخر هؤلاء الكتاب وهو سيبين مارن أن إبراهيم هو ابن محمد علي حقيقة ، ولكنه ولد قبل أن تطلق أمه من زوجها الأول . ويقيننا أن أكبر ما كان يهتم به هذا الكاتب هو أن يتسقط كل ما يقال من بذيء الأقوال في أخطأ أحياء القاهرة . وسنمر بفرية سيبين مارن مرة الكرام بالاعو لأنها غير جديرة حتى بالاحتقار ؛ ولأنها تدل على عقل سقيم يجهل كل الجهل ما كان يحدث داخل جدران بيوت المسلمين في قولة في عام ١٧٨٩ .

أما بانكس فيستند في دعواه على ما كان يظهره محمد علي من ميل إلى طوسن وتفضيله عن إبراهيم . ومما قاله في هذا المعنى إنه « لما جاء الأميران إلى مصر أول مرة في عام ١٨٠٥ عين طوسن حاكماً للقلمة ، ومنح رتبة الباشوية

(١) قصة حروب إبراهيم باشا ضد الوهابيين ترجمها عن الإنجليزية ن . برن N. Perrin

(٢) قصة جولة لمدة عام في وسط جزيرة العرب وشرقها طبعة مكملان سنة ١٨٦٦ .

(٣) الجزء الأول من ٢٣ .

ذات الذنبيين^(١) ، وعقد له لواء الحملة على مكة قبل أن ينال إبراهيم شيئاً من هذا الشرف بزمن طويل .

لكننا قد نقلنا من قبل عن الجبرتي ما يثبت أن إبراهيم لا طوسن هو الذي عين حاكماً للقلعة في عام ١٨٠٥ ؛ ولم يخلفه أخوه الأصغر في هذا المنصب إلا بعد أن أرسل هو رهينة إلى الآستانة في عام ١٨٠٦ . ولما وصل فناتي Finati إلى القاهرة بعد شهرين من عودة إبراهيم ، كان طوسن قد سمح له بالبقاء في منصبه هذا ، لأن أخاه بعد أن عاد من مرتبته وكل إليه عمل جديد أعظم وأجل قدراً من عمله القديم ؛ ذلك أنه عين دقتردارا الوالده أي مقتشاً عاما لحساباته . ويقول الكاتبين سادير إن إبراهيم أدى هذه الأمانة بمجدارة خليقة بالإعجاب^(٢) .

كذلك يخطئ بانكس Bankes حين يؤكد أن طوسن منح رتبة الباشوية ، وعين قائدا عاما للحملة على مكة « قبل أن ينال إبراهيم هذا الشرف بزمن طويل » . حقيقة إننا لا نعلم علم اليقين متى منح إبراهيم وطوسن رتبة الباشوية ذات الذنبيين ، وذلك لأن النار التي شبت في قلعة القاهرة عام ١٨٢٠ التهمت كل السجلات المصرية السابقة على سنة ١٨١٧ ، ولم تبق منها إلا القليل . لكن الذي يخطئ فيه بانكس خطأ واضحاً هو قوله إن قيادة الحملة على مكة كانت أعظم أهمية من المنصب الذي كان يشغله إبراهيم وقتئذ . ويلوح أن منشأ هذا الخطأ هو أن بانكس نفسه كان من رجال هذه الحملة ، فخيّل إليه أن لقيادتها هذا الشأن العظيم . لكننا يجب علينا أن ننظر إلى المسألة بعين محمد على لا بعين

(١) الباشوية ذات الذنبيين هي التي تحول صاحبها حمل خصلتين من شعر الخيل ، والباشوية ذات الثلاثة الأذنان هي التي تحول صاحبها حمل ثلاثة خصلات من شعر الخيل لا خصلتين .
(العرب)

(٢) برن في كتابه السالف الذكر ص ٧ .

بانكس . وإذا فعلنا ذلك تبين لنا أن سلامة مصر وتصريف أمورها للمالية في عام ١٨١١ وفي الأعوام التي سبقت وأعقبته مباشرة ، كانا أعظم شأنًا وأجل خطراً في نظر الباشا من فتح بلاد العرب ، كما تدل على ذلك صور التقارير الرسمية التي أرسلها محمد علي إلى الباب العالي في ذلك الوقت ؛ وقد كان السجل الذي يحتوي هذه التقارير هو كل ما لم تلتهمه النيران في سنة ١٨٢٠ . وهذه التقارير واضحة الدلالة على أن الباب العالي كان يعلق أهمية عظيمة على إخماد نار الفتنة الوهابية ، التي اتقدت وقتئذ في جزيرة العرب كلها . ولكن الوالي آثر التريث حتى يثبت في مصر حكم القانون ويستتب فيها النظام ؛ وذلك لأن محمداً علياً كان سياسياً حازماً وجندياً قديراً ، عرف بثاقب رأيه أن الخطر كل الخطر في أن ترسل حملة إلى خارج مصر قبل أن يرتجج باب الفتنة في داخلها .

وكان إبراهيم يضطلع في مصر بواجب هام هو جمع المال اللازم للحملة على مكة ، وكان إلى ذلك من أكبر أعوان أبيه في قراع أعدائه في الداخل . وفي استطاعتنا أن نؤيد دعوانا بأقوال كثير من الثقات ، ولكننا سنقتصر بحسنا على تقرير الكبتن سادير الذي يقول فيه :

« وبعد أن مكث إبراهيم مدة يشرف على جمع الضرائب في الوجه القبلي ، عين قائداً للحملة التي وجهت لقتال المماليك ، فهاجمهم وطردهم إلى بلاد النوبة ... ثم عين في عام ١٨٠٩ حاكماً على الصعيد علاوة على منصبه الأول ، « منصب الدفتردار » ؛ ولم يلبث عمله في تدبير شؤون الإيرادات أن اتسع واتشعب ، فلم يقتصر على جمع المال ، بل شمل أيضاً إصلاح أحوال الزراعة ، التي خصها بمبالغ طائلة عملاً بأوامر أبيه »^(١) .

(١) برن في كتابه السالف الذكر ص ٨ .

وبينما كان إبراهيم يجمع المال ومطاردة شراذم المماليك لإخراجهم من مصر ، كان أبوه تارة على رأس جنده في ميدان القتال ، وطوراً في مصر يبعث الرسائل إلى السلطان ليظهر له عجزه عن إرسال الحملة إلى مكة قبل أن يضرب المماليك الضربة القاضية . وقد كتب كثير من المؤرخين يصف الطريقة التي اتبعها محمد علي في القضاء على المماليك ، وكيف دعا المقيمين منهم في القاهرة وما جاورها إلى الاحتفال بسفر طوسن إلى بلاد العرب ، وكيف لاقى هؤلاء جميعاً حتفهم . ولكننا الآن نستطيع أن نعرف الحقيقة مما كتبه الباشا نفسه ، فإن في مصر صوراً لم تنشر بعد لتقارير بعث بها الباشا إلى السلطان ، مؤرخة ١١ ربيع الأول من عام ١٢٢٥ ، ٧ جمادى الآخر من عام ١٢٢٥ و ٩ من شهر صفر سنة ١٢٢٦^(١) . وقد جاء في التقرير الثالث منها ما يأتي :

« لقد كان همى في الأربع أو الخمس السنين الماضية أن أعد العدة للحملة الحجازية . وقد أفرغت مجهودى في سبيل ما تعذر من أمرها ؛ ولكن المماليك وهم مستثار الفتنة ومرسى دعائمها ظلوا عدة سنين عقبة كأداء تحول بينى وبين أغراضى فقررتهم منى لى أشعرهم بعطفى عليهم وإكرامى لهم ، ولم آل جهداً في العمل على كسب مودتهم وإخلاصهم إلى ؛ ولكنهم طبعوا على الخيانة فقر بضع مثين منهم منذ عهد قريب من معسكرهم إلى جنوب مصر ؛ فبعثت وراءهم حملة اقتفت آثارهم وبددت شملهم ؛ ولما عرف الباقون ما حل بإخوانهم جاءنى من بقى منهم فى القاهرة وطلبوا إلى أن أبقينهم فى خدمتى ؛ فأجبت طلبهم ، ولكنهم أظهروا أنهم غير أهل للثقة التى وضعتها فيهم . . . فتذررت بسفر ابنى طوسن واستقدمت إلى القاهرة الأربعة والعشرين أميراً لعنهم الله ،

(١) المحفوظات المسكية المصرية (القسم التركى) ملف رقم ١ وثيقة رقم ٨١ .

لأنهم كانوا مداجين يعملون معي في الظاهر ويكيدون لي في الخفاء ، فدعوتهم هم وأعوانهم وأشياءهم المعروفين بإتيح أوغلان^(١) وصنائعهم وأتباعهم . ولما دخلوا بأجمعهم في القلعة أمرت بالأبواب فأحكم إغلاقها ، ثم أوردت أولئك اللصوص حياض الردى عن آخرهم » .

ليس هذا هو موضع البحث في هذه المذبحة العامة وما فيها من خير وشر ؛ وكل ما نريد أن نستنتجه منها هو دلالتها على ما كان يعلقه محمد علي من الأهمية العظمى على إبادة الماليك . فقد سفكت في هذه المذبحة دماء أربعة وعشرين من أمرائهم ، وعدد كبير من أتباعهم ، عدا من قتل منهم قبل هذا في صعيد مصر كما يشير إلى ذلك التقرير . إن قوة الماليك كانت قد تضعفت من غير شك قبل أن يسافر طوسن إلى الحجاز ، ولكنهم كانوا لا يزالون قوة خطيرة تتطلب كثيراً من اليقظة .

وقد اختير طوسن لقيادة الحملة على مكة ، وهي الحملة التي كان لها من المظهر أكبر مما لها من الأهمية . وهذا المظهر الخلاب هو الذي بنى عليه بانكس قوله الخاطى* إن أصغر الأخوين كان مفضلاً عن أكبرها .

وقد علمنا أنه ليس في بلدة قوله من السجلات ما يكشف عن شيء من تاريخ زواج محمد علي أو مولد إبراهيم ؛ ولكن في القسم التركي من المحفوظات الملكية المصرية وثائق يدعو فيها محمد علي إبراهيم ابنه . وأقوى من هذه الأدلة الجافة وأقطع منها في الدلالة على صحة دعوانا ، خطاب كتبه الباشا إلى الباب العالي يدفع فيه عن نفسه تهمة وجهها له السلطان ، وهي توانيه في القيام ببعض واجباته ؛ وقد جاء في هذا الدفاع ما يأتي :

(١) كلمة تركية معناها « العلمان الداخليون » أي المسكفون بالخدمة داخل القصور .
(العرب)

سأبين لمولاي وولي نعمتي بإيجاز مبلغ إخلاصى له . لقد رزقنى الله ثلاثة أبناء هم أحب إلى من ناظرى بل من حياتى ومع ذلك فقد عينت أكبر هؤلاء الأبناء دقترداراً ووجهته إلى السودان ولم تره عيناي منذ ستة أشهر . وقد أرسلته إلى هذه البلاد لأن الممالك كانوا يعيشون فيها فساداً ، فكان إنقاذها من شرهم واجباً لا مندوحة عنه ، ولذلك عهدت بهذه المهمة إلى ابنى وقره عينى . ثم أرسلت ابنى الثانى طوسن أحمد باشا على رأس حملة الحجاز . ومع أن فراق ابنى يقطع نياط قلبى فقد عللت النفس بأنى أضحى بولدى من أجل مولاي ، ولا أبغى من وراء ذلك إلا رضاه عن خادمه» (١) .

وتلك اللهجة التى كتب بها خطاب ١٦ يناير سنة ١٨١٢ لا تترك مجالاً للظن فى أن إبراهيم هو ريب محمد على . ففيه يقول إن طوسن هو ابنه الثانى ، وأن الأخ الأكبر كان يطارده الممالك فى الجنوب حينما كان طوسن لا يزال فى القاهرة بعد عدة السفر للقيام بواجب أصغر من الواجب الأول شأنًا وأقل منه كلفة ، وهو إخضاع الوهابيين .

وهناك فى هذه السجلات خطاب ثان ينطق بما ينطق به الخطاب الأول . وتاريخ هذا الخطاب هو ٤ ربيع الأول من عام ١٢٣٧ ، وهو يوافق بالتاريخ الميلادى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٨٢١ . وكان طوسن فى ذلك الوقت قد توفى إلى رحمة الله ، أما إبراهيم فقد أصبح بطالا من أبطال مصر ، وأتم ما لم يتمه أخوه الأصغر ، وهو إخضاع الوهابيين . وكان محمد على قد أرسله فى ذلك الوقت إلى السودان فى مهمة خطيرة عهد بها إليه ؛ وكتب على الخطاب إلى « ولدى إبراهيم » وتكلم فيه على أعمال رسمية ، ثم ذيله بحاشية تؤكد هذا الخنو الأبوى ، هذا نصها :

(١) المحفوظات الملكية المصرية (القسم التركى) ملف رقم ١ الوثيقة رقم ٨١ .

« ولدى : إني أحبك أنت وأخاك إسماعيل حبا لا يقل عن حبي لعيني ولروحي ؛ فإذا ما عرضتك إلى هذه المتاعب الجمة وأقصيتك عن وطنك ، فذلك لكى نستطيع أن ننال جميعاً من المزايا ما يرفع شأننا ويعلى قدرنا ، وأنت الذى تقدر ذلك لا أنا^(١) . »

وقد كتب هنرى ددول Henry Dodwell مؤلف كتاب « منشى مصر الحديثة The Founder of Modern Egypt » فى هامش إحدى صحائف هذا الكتاب ما يلى :

« زعموا أنه (إبراهيم) ابن زوجة محمد على الأولى من زوجها السابق ، وهذا زعم باطل — كامبل فى ٣٠ يوليه سنة ١٨٣٩ ، وزارة الخارجية .
٧٨ — ٣٧٥ » .

وقد وجدنا فى هذه الإشارة مفتاح هذا اللغز . فكتبنا إلى روى أثرتون Roy Atherton مستشار السفارة الأمريكية فى لندن ، وهو رجل قدير مفضل ، نرجوه أن يبعث إلينا بصورة كاملة من هذا التقرير الذى نقلنا عنه هذه العبارة ؛ فقبل رجاءنا وبعث إلينا بنصه الكامل الذى نورده هنا :

رقم ٦٣

الإسكندرية

٣١ من يوليه سنة ١٨٣٦

مولاي اللورد :

لما رأيت بعض المندوبين الفرنسيين يذكرون فى خطبهم أن إبراهيم

(١) المحفوظات الملكية المصرية (القسم التركى) ، والملف لارقم له ورقم الوثيقة ٩٨ .

لم يكن إلا ربيب محمد علي ، ذكرت ذلك أمامه وسألته هل إبراهيم باشا ابنه
حقاً أو ابن زوجته رزقته من زوج لها قبله ؟

« فأجابني الباشا بأن زوجته لم يكن لها قط بعل سواه ، وأنها رزقت منه
بخمسة أبناء ولدوا كلهم في قوله من أعمال بلاد الروميلي موطنه الأول وموطن
زوجته ، وأن أكبر أبنائه أنثى توفيت منذ بضع سنين بعد أن تزوجت
من محرم بك (الموجود هنا الآن) ، وأن إبراهيم باشا ثاني هؤلاء الأبناء ، وأما
الآخرون فهم طوسن باشا وإسماعيل باشا (وقد توفيا) ، ثم نازلي هانم أرملة
المرحوم الدقتردار .

« وقال الباشا بعد ذلك إن إبراهيم باشا هو الوحيد من بين أبنائه الذي
قامت أمه على تربيته ؛ وذلك لأن الطاعون كان متفشياً في قوله وقت مولده ،
فلم تشأ أمه لخوفها عليه أن تأتي له بالمراضع ؛ إلى أن قال إن كل أبنائه الآخرين
قد ولدوا له من زوجات مختلفات .

« وإني أتشرف بأن أكون لفخامتكم يامولاي .

الخادم المطيع الخاضع

« بات . كامبل Pat. Cambell »

الإمضاء

الفيكونت بلمرستون ، الحائز للطبقة الأولى من نيشان الحمام الخ الخ الخ .
وهذه الوثيقة الرسمية لا تترك مجالاً للشك في أبوة إبراهيم .

وقد يعترض البعض بأننا قلنا إن محمداً علياً تزوج من مطلقة رجل آخر ،
في حين أن هذا التقرير يقول : « إن زوجته لم يكن لها قط بعل سواه » ؛ وجوابنا
عن هذا نأخذه من كتاب من أحدث الكتب ، وهو كتاب « بلادى . تجديد

مصر — محمد علي Mon Pays, La Renovation de L. Egypte, Mohammed Ali

تأليف الأميرة شويكار المصرية ، وهي من سلالة محمد علي . وقد جاء في هذا الكتاب أن حاكم برفستا أراد أن يظهر اعترافه بفضل محمد علي لما أدى له من الخدمات « فمنحه رتبة بلوك باشى وزوجه من قريبة له ثرية كان يكفلها ، وقد رزق محمد علي من زوجته خمسة أبناء ، ثلاثة ذكور وبنيتين ، وهم إبراهيم وطوسن وإسماعيل ونازلى وتوحيدة »^(١) .

وفي وسعنا أن نعرض على القارئ لهذا التناقض الظاهري تفسيرين : أولهما أن محمداً علياً أجاب القنصل العام عن سؤاله الخاص بمولد إبراهيم الجواب السابق ، لأن السؤال في ذاته كان سؤالاً موقفاً ، من شأنه أن يقضى على الإشاعات الخاصة بأبوة إبراهيم ، وهي إشاعات إن راجت قد يكون لها أسوأ الأثر في الأسرة الحاكمة التي كان الباشا قد اعتزم وقتئذ إقامتها . ولم يكن يهمه من هذه الناحية أكانت أم إبراهيم مطلقاً أم غير مطلقاً حينما تزوج منها ؛ ولذلك فقد يكون الجواب الذى سجله القنصل البريطانى العام في تقريره محاولة موفقة من جانب محمد علي لإخفاء شؤونه الخاصة به عن الجمهور .

وفي التفسير الثانى من الصواب بقدر ما فى التفسير الأول . وخلاصته أن الشريعة الإسلامية تعد الزواج عقداً مدنياً ، من شروطه الأولى أن يدفع الزوج لزوجته مقدم صداق ؛ وتصبح المرأة من الوجهة الشرعية زوجاً للرجل من ساعة إمضاء العقد وأداء الصداق . لكن الذى يحدث فى معظم الأحوال أن تمر عدة شهور بين هذا العقد القانونى وبين انتقال الزوجة من منزل أبيها إلى دار زوجها . وفى خلال هذه الفترة يعد الجهاز ؛ ثم يقام الاحتفال الذى يقابل فى بلاد الغرب حفلة الأكليل فى مساء اليوم الذى تخرج فيه العروس من منزل أبيها . ولا يدخل

(١) طبع له روسنة ١٩٣٣ ص ٩ .

الزوج على زوجته إلا في هذا اليوم ، مع أنها قد حلت له من ساعة توقيعه وثيقة الزواج .

ولا يبعد أن تكون هذه السيدة الثرية قريبة الحاكم قد تزوجت من رجل آخر ، ولكنها بقيت في بيت أهلها حتى يعد جهازها ؛ وقد تكون زوجت وهي لا تزال في مهدها ؛ فلما علا شأن محمد علي وذاعت شهرته أصبح من الأزواج المرغوب فيهم ، فعقدت أم البنت النية على أن تزوجها منه . وكان لا بد لها قبل ذلك أن تطلق ، لأنها كانت من الوجهة الشرعية زوجة لرجل آخر وإن لم تكن قد رأت وجهه قط . فهي في الحقيقة خِطْبُهُ لا زوجها . فإذا انحلت عقدة الزواج أصبحت المرأة من الوجهة الشرعية مطلقة ، وإن كانت في الواقع لم يَبْنِ بها إنسان . ولذلك لم يقل محمد علي إنه لم يتزوج من مطلقة ، وكل الذي أراد أن يفهمه محدثه أنه تزوج بكرة لم يدخل بها زوجها الأول . وقد عبر عن ذلك المعنى بقوله إن أم إبراهيم « لم يكن لها قط بعل سواه » . وفوق ذلك كان إبراهيم شديد الشبه بأبيه ؛ ذكر ذلك جون باركر John Barker فنصل بريطانيا في الإسكندرية في عام ١٨٣٠ في خطاب أرسله إلى جون كلفرت John Calvert في أول إبريل من ذلك العام جاء فيه :

« من الإشاعات الرائجة أن إبراهيم باشا ليس ابن الوالي بل متبناه ، أو ملوكه ؛ ولكن ما من أحد رآها إلا وجدها مثلين كأنما قدا من أديم واحد ؛ وأهم ما يستلفت النظر قصر ذراعيهما الشديد »^(١) .

(١) الشام ومصر في عهد الحس السلاطين الأتراك الأخيرين وهي تجارب الفنصل العام باركر مدة خمسين سنة مأخوذ معظمها من خطاباتهِ ويوميته نشرها ابنه إدورد ب . ب . باركر وطبعها صمويل تنزلي بلندن سنة ١٨٧٦ الجزء الثاني ص ١٢٠ .

وكان الباب العالي يعلم حق العلم أن إبراهيم هو ابن محمد علي ؛ ولذلك فإنه لما اختلت قواه العقلية في سبتمبر سنة ١٨٤٨ عين إبراهيم على الفور واليا على مصر ؛ ولو كان ثمة أقل مطعن في بنوته لطلبت الآستانة إلى الدول حرمانه من عرش الولاية .

ثم إن ولاية الأمور الأتراك الذين لم يترددوا في تعيين إبراهيم واليا على مصر في عام ١٨٤٨^(١) ، وقفوا هذا الموقف بعينه في عام ١٨٦٣ حينما اعترفوا بتعيين إسماعيل بن إبراهيم واليا على مصر . ولا يقل عن ذلك أهمية أنه في عهد محمد سعيد لم يشك أحد قط في أن من حق إسماعيل بصفته أكبر أفراد الأسرة المحمدية العلوية أن ينوب عن عمه مرتين أثناء غيابه عن مصر ، وأن يخلفه على العرش بعد وفاته .

(العرب)

(١) في الأصل الإنجليزي ١٨٤١ وتلك غلطة من غير شك .

(٢)